التعاون فى تنمية الثروة الزراعية

للمهندس الزراعى سيد المنشاوى
مدير إدارة بمصلحة التعاون

تتوقف زيادة الثروة الزراعية فى أى بلد زراعى على عوامل كثيرة أهمها :

١ — التوسع فى البحوث الزراعية الإنتاجية ، ودراسة وسائل الدعاية لها ، ومعرفة السبيل إلى توصيلها إلى المزارعين كوسيلة لزيادة الغلة .

٢ — استصلاح أراض جديدة لتوسيع الرقعة الزراعية فى حدود الإمكانيات الجغرافية والطبيعية بما يتفق وتزايد عدد السكان .

٣ — التصنيع الزراعى ، للاستفادة من المحاصيل الزائدة عما تستوعبه الأسواق والمحاصيل الزراعية الثانوية .

٤ — تنمية الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها .

٥ — تسويق المحاصيل الزراعية تسويقا اقتصاديا داخليا وخارجيا ليؤدى ذلك إلى زيادة التوسع الزراعى وزيادة الدخل الفردى والقومى تبعا لذلك .

٦ — التمويل الزراعى ومحاولة إيجاد أحسن طرقه وأقلها نفقة ، وتوفير مصادره حتى ينهض المزارع بعملياته الزراعية ومسئولياته الاجتماعية دون تقصير أو ارتباك إلى غير ذلك من الأمور التى تأتى فى الأهمية بعد هذه العوامل الأساسية .

ولما كان موضوع هذا المقال هو إمكانيات التعاون والإفادة به فى زيادة الثروة الزراعية فإنى سأقصر كلامى هنا على وسيلة التعاون ورسالته فى هذا الميدان محاولا إظهار أثر هذا النظام الشعبى فى رفع مستوى الشعب اقتصاديا واجتماعيا ، خصوصا إذا لاحظنا عدم التناسق بين زيادة السكان المطردة والتقدم البطىء فى ثروتنا الزراعية .

النظام التعاونى :

التعاون نظام اقتصادى يعمل على وضع قوى الإنتاج فى أيد موحدة عن طريق الاشتراك الاختيارى على أساس ديموقراطى بين الأفراد لخدمة مصالحهم بواسطة جهودهم المشتركة للوصول إلى إنتاج الثروة وتوزيعها لخير الجميع . ويهدف التعاون فى الزراعة إلى تدبير حاجيات المزارع من أسمدة وبذور وأعلاف ، ويساعده

فى الحصول على أحسن أنواعها بأقل التكاليف الممكنة كما يمكنه من استعمال الآلات الزراعية واستغلال عوامل إنتاجه ، كذلك يعينه فى تسويق محاصيله على أحسن الأسس ، ويمكنه من زيادة دخله المزرعى بتصنيع محاصيله الزراعية والحيوانية ونحوها حتى يزيد دخله الفردى ، وبالتالى يكون لها أثرها الفعال فى تنمية الثروة الزراعية بصفة عامة .

التعاون والبحوث الزراعية :

اقتصرت البحوث الزراعية فى مصر على الهيئات الحكومية مثل (وزارة الزراعة والجامعات) أو شبه الحكومية مثل (الجمعية الزراعية) واعتمدت هذه الهيئات فى توصيل نتائج بحوثها للمزارعين على النشرات والراديو ، فاستفاد بهذه النتائج كبار الملاك ، ووجدت هذه الهيئات صعوبات كثيرة فى الدعاية للبحوث الجديدة ونشرها وتغيير عقائد صغار المزارعين أو تحويلهم عن عاداتهم الزراعية وطرائقهم الموروثة عن آبائهم وأجدادهم . وهنا يأتى دور التعاون وتظهر أهميته فى نشر الثقافة الزراعية وتعميم بحوث هذه الهيئات بين طبقات صغار المزارعين فى وحداتهم التعاونية وهى الجمعية التعاونية . ولا يقتصر عمل التعاون (الجمعيات التعاونية) على نشر هذه الثقافة ، بل ان من الممكن أن تصبح هذه الجمعيات وحدات أبحاث منتشرة فى الريف المصرى تجرى الأبحاث المحلية على الإنتاج الزراعى بمختلف أنواعه كما هو متبع فى البلاد الأجنبية ، ففى أمريكا مثلا تقوم الجمعيات التعاونية بالبحوث المختلفة فى التسميد واستنبات البذور وطرق الزراعة وتربية الحيوان إلى غير ذلك . ويملك الكثير منها حقول تجارب لإجراء هذه البحوث وإكثار البذور والمصانع لتجهيز مخاليط العلائق على اختلاف أنواعها للحيوانات والدواجن ، واستنباط وصنع المبيدات الحشرية ومعامل الأبحاث للألبان — كما تقوم الجمعيات المتخصصة فى تصريف المحاصيل بدراسة الأسواق وطرق التعبئة ووسائل النقل والخزن وغيره من الوظائف التسويقية التى تعود بالربح على المنتج وتقرب بينه وبين المستهلك . ولهذه الجمعيات وسيلتها السهلة الميسورة فى نشر هذه البحوث والدعاية لها بواسطة عقد الاجتماعات للأعضاء واستمرار اتصالها بهم إما بواسطة رجالها الفنيين أو بواسطة نشراتها الدورية المبسطة .

ومما سبق يتضح أن الجمعيات التعاونية تقوم بدورين لها أجل الخطر فى زيادة الإنتاج الزراعى وهما : البحوث ، والدعاية لها وتوصيلها مباشرة للزارعين ، فإذا أمكن النهوض بجمعياتنا التعاونية الزراعية فى مصر وتقويتها فإن ذلك يؤدى إلى انتشار محطات الأبحاث فى داخلية البلاد ، ويصبح من الميسور لكل مزارع معرفة كل جديد فى عمله الزراعى . والأمل كبير أن يراعى تنفيذ ذلك فى الجمعيات التعاونية الجديدة التى ستنشأ للملاك الجدد الذين سينتفعون من قانون الاصلاح الزراعى بعد توزيع الملكيات الكبيرة عليهم خصوصا أنها ستتبع أصلها الفنى الصحيح وهو وزارة الزراعة .

أما الجمعيات التعاونية الزراعية القديمة فلا سبيل إلى تقويتها والنهوض بها إلا إذا روعى تغيير تبعيتها إلى وزارة الزراعة بدلا من وزارة الشئون الاجتماعية ، ولوحظ تعيين أقرب الموظفين الزراعيين إليها أعضاء فى مجالس إدارتها للتوجيه والإرشاد ، مع تعديل القانون التعاونى بما يتناسب والأوضاع الجديدة فى نهضتنا الجديدة .

بهذا يمكن الاعتماد على الجمعيات التعاونية فى تنظيم مناطق الإنتاج ، وتوحيد أصناف الزراعات ، وزيادة الإنتاج الزراعى متأثراً ذلك كله بأبحاث رجالها الفنيين متعاونة مع الهيئات الأخرى المهتمة بالبحوث الزراعية ، ومؤثرة بسيطرتها على توريد جميع ما يلزم المزارعين فى دائرة عملها من بذور وتقاو وأسمدة ، وبقدرتها على تصريف محاصيلهم بطريقة اقتصادية .

التعاون وإصلاح الأراضى :

فى مصر مساحات واسعة من الأراضى الضعيفة التى لم يستكمل إصلاحها أو التى لم تستصلح بعد ، ولكنها جميعا أراض قابلة للزراعة تقع فى شمال الدلتا ومنطقة مربوط غرب النوبارية ومنطقة سينا حتى كنتور ١٠٠ والصحراء الشرقية شمال ترعة الاسماعيلية ، وتبلغ مساحتها ٤٫٢٥ ملايين فدان ، وقد يرى البعض أن تقوم الشركات الرأسمالية باستصلاح هذه الأراضى وإعادة توزيعها على المزارعين. وإنى أرى ألا يغفل التعاون فى هذه الناحية ، إذ يمكن توزيع هذه الأراضى على المعدمين وما أكثرهم ، وذوى القدرة المالية ليقوموا هم بأنفسهم باستصلاح

هذه الأراضى بطريق تعاونى على أن تساهم الحكومة فى تمويل هذه الجمعيات الخاصة باصلاح الأراضى بإعطاء القروض الطويلة الأجل بفائدة قليلة أو بدون فائدة، وفى إقامة المنشآت الاجتماعية المختلفة من مبان ومدارس ومستشفيات ودور للعبادة والبوليس والمواصلات إلى غير ذلك حتى توفر لهم سبل المعيشة بهذه المناطق .

وبهذه الطريقة يمكن زيادة الرقعة المزروعة وزيادة نشر الملكيات الزراعية ، وفى نفس الوقت تمكن زيادة الثروة الحيوانية بهذه الأراضى، إذ لا بد من زراعتها بمحاصيل معينة تتفق وطبيعتها مثل الدنيبة والبرسيم، والتى لا تصلح لاستهلاك الإنسان مباشرة . ولا سبيل للاستفادة من هذه المحاصيل إلا عن طريق استثمارها فى مشروعات الإنتاج الحيوانى ، وذلك بتحويلها من محاصيل عديمة القيمة المباشرة إلى منتجات حيوانية كاللحم واللبن صالحة لتغذية الانسان ولها قيمتها المادية ، كما يمكن الاستفادة بالسماد الناتج من تربية الحيوانات فى مثل هذه الأراضى بسرعة استصلاحها .

هذا ولم يوجد مثل هذا النوع من الجمعيات التعاونية فى مصر حتى الآن ، ولهذا فانى أنصح بانشاء مثل هذه الجمعيات ، واستثمار القوى الانسانية الزائدة عن طاقة إمكانياتنا الحالية فى زيادة الثروة الزراعية ، كما أنى أضع هذا تحت نظر المسئولين عن الإصلاح الزراعى ليكون محل بحثهم .

التعاون والصناعات الزراعية :

إن من أهم الأمور فى زيادة الثروة الزراعية الاستفادة من كل ما ينتج فى المزرعة من محاصيل نباتية وحيوانية أكبر استفاده ممكنة . فما هو السبيل إلى تحقيق هذا الغرض الهام ؟ وهل فى مقدور المزارع الفرد إذا أرشدناه بالبحوث الجديدة أن يقوم بها وينتفع بها ؟ وهل يمكن لصغار المزارعين أن يقيموا المنشآت الصناعية كمعامل الألبان ومعامل حفظ الفاكهة والخضر وتوفير هذه المواد الغذائية الأساسية لأنفسهم ولغيرهم من السكان ؟ وهل من الممكن كذلك تجميع وتركيز منتجات المزارعين المبعثرة فى شكل صناعات موحدة منظمة على أساس اقتصادى لخفض التكاليف الإنتاجية ؟ هذه كلها مشاكل يمكن أن يلعب التعاون فيها دورا هاما .

فلا يجوز إقامة هذه الصناعات الزراعية عن طريق استثمار رءوس الأموال الكبيرة، وبهذا لاتتوفر أهم الشروط فى رفع مستوى المزارعين الاقتصادى ، وهى زيادة دخلهم وعدم تحكم التجار فى مشترى نواتجهم وخفض سعر الاستهلاك للفرد، وعدم ترك مستثمرى رءوس الأموال أحراراً فى الحصول على أكبر ربح ممكن . ولكن بالتعاون يمكن التغلب على نقط الضعف هذه فياخذ المنتج الثمن المجزى لنواتجه ويدفع المستهلك الثمن المعقول لحاجاته .

إن التعاون فى التصنيع الزراعى يمكن صغار الملاك الزراعيين من توحيد صفوفهم فى الانتاج ورءوس الأموال وبهذا يتمكنون من إقامة :

١ — معامل الألبان : لتقوم بتعقيم اللبن الطازج للمستهلك ، وتصنيع المنتجات اللبنية الأخرى كالجبن والزبد ، وبذلك نصل إلى تشجيع المزارعين على تربية حيوانات اللبن فيضيفون إلى ثروتهم إيراداً جديداً مهما ، ويقدمون للشعب غذاء كاملا صحياً ، ونوفر من أموال القطر ما يضيع فى استيراد هذه المنتجات من البلاد الأجنبية .

٢ — معامل الحفظ : لتصنيع الزائد من الفاكهة والخضر الذى يباع بأثمان رخيصة بسبب زيادة عرضه وعدم الاقبال عليه ، أو بتلفه لعدم امتصاص الأسواق له، والذى يمكن عن طريق تصنيعه جنى فوائد كثيرة منها عدم تعريض ثمن محصول المزارع للهبوط الشديد بسبب موسميته ، ومنها منع الفقد فى إنتاج المزارع وتعويضه عنه بثمن مجز وتشجيعه على الاستمرار فى انتاجه ، ومنها إيجاد هذه الأصناف فى متناول يدالمستهلك بثمن مقبول على مدار السنة ، ومنها تنظيم عرض هذه المحاصيل وتوافرها بالقدر المطلوب إلى غير ذلك .

٣ — معامل تفريخ الدواجن : والدواجن ثروة لا يستهان بها . وقد دلت الاحصائيات فى أمريكا، على أن متوسط دخل الفرد من هذا النوع من الانتاج هو ٢٠ دولاراًفى السنة، فى حين أنه لاقيمة تذكر لهذا النوع من الانتاج الزراعى فى مصر .

٤ — معامل ذبح الدواجن وحفظ اللحوم فى وقت وفرتها: حتى يمكن استهلاكها فى وقت ندرتها ، وبذلك يفتح المجال أمام المزارعين فى هذا النوع من الانتاج الحيوانى، كما يمكن الانتفاع بالمخلفات ، وذلك بتحويلها إلى أسمدة عضوية لها قيمتها الزراعية .

٥ — محالج القطن وعصر الزيوت والمصابن : وبذلك يوفر التعاونيون جزء لا يستهان به مما ينفقونه فى حلج أقطانهم فى المحالج التجارية وما يتبع هذا من استغلال بذرة القطن فى استخراج الزيت وصناعة الكسب وعمل الصابون .

٦ — مصانع الكتان والتعطين : مما يساعد المزارع على تنويع مزروعاته مع تمكينه من تصريفها والحصول على أحسن سعر لها .

إلى غير ذلك من الصناعات الزراعية التى تشجع المزارعين المتعاونين على تنويع انتاجهم وزيادته حتى يعود ذلك فى النهاية بالفائدة عليهم وعلى الثروة الزراعية بالقطر بصفة عامة . وبالتعاون يمكن الوصول إلى إقامة هذه الصناعات فى مصر وإيجاد مجال واسع لتشغيل العمال وتوفير الكثير من المواد الغذائية والكسائية للشعب .

التعاون وتنمية الثروة الحيوانية :

قليل من يدرك أهمية الثروة الحيوانية ونصيبها فى الثروة القومية ، وكثير من يبخسها حقها ويخفض من قدرها . ورغم أن الحيوانات فى مصر لا زالت على حالتها الأولى من حيث ضعف الإنتاج واستعمال طرق التغذية العتيقة فإن المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان ومنتجاتها وصوف وبيض وأسمدة تساهم بنصيب كبير فى ثروتنا الزراعية وتلى القطن فى الأهمية والقيمة المادية .

ذكرت آنفا تحت فقرتى التعاون والإفادة به فى إصلاح الأراضى والتصنيع الزراعى أهمية التعاون فى زيادة الثروة الحيوانية ضمنا ، وليس هذا فقط هو نصيب التعاون فى هذا الميدان ، بل إن له آثاره المهمة فى نواحى الانتاج نفسها ، وبذلك يمكن توفير جانب كبير من الأموال التى تتسرب إلى خارج البلاد سنويا ثمنا للحيوانات المستوردة ، وثمنا للأسمدة الكيماوية حتى يمكن توفير جزء مهم من مصدر البروتين الحيوانى فى غذاء الشعب ممثلا فى اللحم واللبن والجبن والبيض .

هذا ومن المشاهد فى مصر أن مربى الحيوانات يعملون مستقلين بعضهم عن بعض لا يعرف أحدهم شيئا عن عمل الآخر ، وربما يحتاج إلى طلوقة ممتازة يملكها مربٍ آخر وزائدة عن حاجته ولكنه لا يعرف عنها شيئا ، ولا يجد سبيلا للوصول

إليها سواء أكان عن طريق الشراء أو الاستعارة ، كما تنحصر بحوث الثروة الحيوانية فى محطات التربية بوزارة الزراعة التى تتحمل كل العبء فى تحسين السلالات الحيوانية .

وقد اقتصرت نتائج هذه البحوث واستغلال السلالات الجيدة والنقية — على كبار الملاك فقط . والواجب أن تخرج هذه البحوث من حدودها الضيقة بمحطات التربية إلى صميم الريف عن طريق الجمعيات التعاونية التى تربط بين مجهودات وزارة الزراعة ورغبات الأهالى ، وليس عن طريق قلة من الأفراد المبعثرين حتى نضمن انتشار هذه السلالات والوصول بثروتنا الحيوانية إلى الهدف الذى نرجوه .

هذا وقيام جمعيات الانتاج الحيوانى التعاونية يكون أيضا بمثابة رابطة للمشتغلين به تسهل اتصال وتبادل المنفعة بين بعضهم البعض وتساعدهم فى عملية شراء كافة أنواع الحيوانات اللازمة للأعضاء ، وتمدهم بالعلائق الجافة للأنواع المختلفة وتقرضهم مبالغ للشراء وتكاليف التربية ، وتمونهم بالعلائق الممتازة أو باللقاح لتلقيح حيواناتهم بالطريق الصناعى ، وترشدهم فنياً وعلاجياً وتسهل لهم تسويق حيواناتهم ومنتجاتها بأثمان مجزية إلى غير ذلك من الخدمات التى ترفع من شأن هذه الثروة التى لم تنل العناية الكافية حتى الآن . وإن فى قيام الجمعيات التعاونية الجديدة بالأراضى المستولى عليها لأكبر مشجع على تنمية الثروة الحيوانية بالطريق التعاونى .

التعاون وتسويق المحاصيل الزراعية :

إن حسن تسويق المحاصيل الزراعية ليعادل فى الأهمية تماما تحسين الانتاج الزراعى ، ولا يكفى إطلاقا زيادة إنتاجنا الزراعى دون العمل على معرفة أحسن طرق لتصريفه . ولقد ذكرت جانباً من أهمية التعاون فى هذه الناحية من الإنتاج الزراعى فى الفقرات السابقة ، وأضيف إلى ما ذكرت أن التعاون فى التصريف يؤدى خدمات جليلة للمنتج من حيث توفير المبالغ الطائلة التى يمتصها الوسطاء إلى حدّ ما ، وإنى أعتقد أن المنتج لا يحصل على أكثر من ٥٠ ٪ مما يدفعه المستهلك ثمنا لمنتجاته ، ومن حيث تحسين الانتاج كما ونوعا بسبب إحكام عمليات الفرز والتصنيف والتعبئة وإيجاد وسائل الخزن الرخيصة للمزارعين ، والاقتصاد فى مصاريف النقل وتوجيه السلع إلى الأسواق التى يشتد فيها الطلب وبيعها بأحسن

سعر ممكن إلى غير ذلك من الخدمات التى يقوم بها الوسطاء ويتقاضون أجرها عجزاً من إيراد المنتج وإضافة إلى مصاريف المستهلك ، ثم الدعاية لبيع المنتجات الزراعية وخلق رغبات جديدة لها عند جمهور المستهلكين .

وقد سبقتنا الدول الأجنبية فى هذه الناحية التعاونية ، ففى أمريكا مثلا نجد أن جمعيات تصريف المحاصيل تتولى جميع العمليات الانتاجية والتسويقية من أولى خطواتها حتى تصل بالمحصول إلى يد المستهلك بالحالة الشكلية والحجمية التى يطلبها . وجمعيات الألبان مثل Land O' Lakes فى ولاية منسوتا تقوم بمساعدة أعضائها وإرشـــادهم فى جميع مراحل إنتاج اللبن ، ثم تصنيعه إلى منتجاته المختلفة وبيعه للمستهلك مباشرة ، وفى هذا من الاقتصاد الكبير فى مصاريف التسويق ما يعود بالفائدة على كل من المنتج والمستهلك ويشجع المنتج على زيادة ثروة البلد الزراعية . وجمعيات تصريف القطن كذلك تتولى عمليـــات تسويق هذا المحصول مبتدئة من توزيع البذرة وتمويل المزارع وإقامة محالج القطن ومخازنه إلى بيعه بالسعر الأحسن .

وإنى أعتقد أن الفرصة قد أصبحت سانحة للعمل على تصريف المحاصيل الزراعية تعاونيا بالمزارع المستولى عليها ، لتكون نواة لإنشاء جمعيات تعاونية عامة متخصصة فى تصريف المحاصيل الزراعية المختلفة .

التعاون والتمويل الزراعى :

إن ضعف رأس المال لدى الفلاح المصرى وكذلك نقص الاقراض بما يوفى حاجته لما يضعف مركزه كمنتج ويحد من قدرته كبائع لمحاصـــيله . وفى كثير من الأحيان يحتاج الفلاح إلى المال لتمويل عملياته الزراعية أو للإمساك بمحصولاته حين يتحسن سعر بيعها ولكن لا يتيسر له الحصول على القرض الكافى فيقع فريسة فى أيدى التجار والمرابين الذين يحرمونه الكثير من فائدة مجهوده طول العام . وللتعاون فى هذا الميدان أثره الملموس ، لأنه يساعد على زيادة ثروتنا الزراعية .

وإنه بالرغم من وجود بنك للتسليف الزراعى والتعاونى يمد الجمعيات التعاونية بحاجتها من القروض وبعض السلع فإنه بوضعه الحالى ليس الطريق العملى لحل مشكلة

الإقراض التعاونى بل أقول إن فى وجود هذا البنك وتبعية الجمعيات التعاونية له لتدبير قروضها وما يلزمها من أسمدة وبذور أكبر معوق للحركة التعاونية فى مصر إلا إذا أصبح هذا البنك تعاونيا بحتا وكان للإقراض فقط وذلك لأسباب كثيرة ليس هذا مجال ذكرها .

وإنى عندما بحثت حالة الإقراض التعاونى بأمريكا أثناء دراستى هناك وجدت أن النظام المتبع يتلخص فيما يلى :

١ ــ قامت الحكومة الأمريكية بإنشاء بنك تعاونى Banks for Cooperatives له مجلس إدارة خاص تحت إشراف مصلحة التعاون وله اثنا عشر فرعا منتشرة وموزعة فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة خلاف فرع رئيسى فى واشنطن .

٢ ــ قيام ثلاثة أنواع من البنوك بمساعدة الحكومة الأمريكية وتحت إشراف مصلحة التعاون للإقراض، ولها نفس الفروع فى الولايات المتحدة كالبنك التعاونى وهذه البنوك هى :

(ا) Federal Land Bank

(ب) Federal Intermediate Credit Bank

(ج) Production Credit Corporation

وتقوم جميع هذه البنوك بتقديم القروض الضئيلة الفائدة اللازمة للجمعيات التعاونية بالسهولة والوفرة والسرعة التى تشجع على نجاحها واتساع أعمالها ونشر التعاون بين المزارعين . وليست القروض هى كل ماتؤديه هذه البنوك من خدمات للجمعيات ، بل إنها تؤدى خدمات أخرى كالمساعدات الحسابية والقانونية والتعليمية.

٣ ــ Credit Unions وهى هيئات تعاونية برءوس أموال أعضائها ، تكون إمارفية أو مدنية ، وتقوم بأعمال الاقراض لأعضائها سواء أكان للأغراض الإنتاجية أم الصناعية أم النباتية .

ومما سبق يتضح أنه لا بد من تحويل بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلى بنك تعاونى صرف ، وبحث القروض التى يقدمها للجمعيات التعاونية وكيفية توزيعها

ومقدارها بما يتناسب وحالة المحاصيل المختلفة وطريقة إنتاجها حتى يمكن تيسير عمل المنتج الزراعى .

كلمة ختامية :

إن التعاون كفلسفة أو مبدأ اقتصادى لابد له من عضد ومشجع حتى تعرف فلسفته وتنتشر مبادئه ، وفى بلد كمصر اجتمعت فيه عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية كلها معرقلة للتعاون يحتاج التعاون إلى جهاد طويل يصيبه النجاح أحيانا والفشل أحيانا أخرى حتى يصل إلى قرارة نفس الشعب ويتمكن من فهم أسسه وأغراضه .

لهذا فإنى أضع أمام نظر المسئولين أهمية تقوية مصلحة التعاون ووضعها الوضع الصحيح بوزارة الزراعة ليؤدى التعاون رسالته المشتركة مع وزارة الزراعة فى زيادة الثروة الزراعية ، ويعمل على تقوية الاتحادات التعاونية لتنهض بالأعباء الادارية والحسابية التى تقوم بها مصلحة التعاون فى الوقت الحاضر ولتتفرغ مصلحة التعاون للبحث والإرشاد .

وإنى لا أنكر أن التعاون الزراعى فى مصر لم يؤد رسالته فى زيادة الثروة الزراعية فى أية ناحية من النواحى التى سبق لى ذكرها ، ولكن بشىء من التوجيه الصالح والنية الصادقة لخدمة الوطن يمكن توجيه هذا البناء الاقتصادى إلى هدفه النبيل ، ويمكن تحسين حال أهل الريف اقتصاديا واجتماعيا بزيادة ثروتنا الزراعية . والله أسأل أن يوفقنا لما فيه خير وطننا العزيز .